



الآثار غير المتماثلة للدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في ليبيا

د. صقر حمد الجيباني - كلية الاقتصاد - جامعة درنة

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الدين العام المحلي في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2021، و استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة غير الخطى (NARDL) ، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة تكامل مشتركة بين الدين العام المحلي و النمو الاقتصادي ، و أن هناك تأثيرات سالبة و موجبة للدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في ليبيا ، كما أسفرت النتائج أن التغيرات السالبة للدين العام (الانخفاضات في الدين العام) تأثيرها في النمو الاقتصادي أكبر من التغيرات الموجبة (الارتفاعات في الدين العام) .

الكلمات المفتاحية : الدين العام المحلي، النمو الاقتصادي، ليبيا.

Abstract

The study aimed to measure the impact of domestic public debt on economic growth in Libya during the period 1980-2021. The study employed the Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) model and arrived at several findings, the most important of which include the existence of a cointegration relationship between domestic public debt and economic growth. The results also revealed both negative and positive effects of domestic public debt on economic growth in Libya. Furthermore, the findings showed that negative changes in public debt (reductions in public debt) have a greater impact on economic growth compared to positive changes (increases in public debt).

Keywords: Domestic Public Debt, Economic Growth, Libya.



مقدمة:

يعكس الدين العام حجم الاقتراض الذي تلجأ إليه الحكومات لتغطية العجز في ميزانياتها وتمويل مشاريعها التنموية أو مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية. و يُعتبر الدين العام أحد القضايا الاقتصادية المركزية التي تواجهها دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية، بل أصبح أداة حاسمة تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لدول العالم.

و يشهد العالم موجة دين عالمية رابعة منذ عام 2010 و تعتبر هذه الموجة الرابعة الأكبر والأوسع والأسرع نمواً بعد موجات الدين العام العالمية في السبعينيات والثمانينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حتى قبل أزمة جائحة كورونا، ومع ذلك، تظل معدلات النمو الاقتصادي دون طموحات الدول، مع استمرار التحديات، خصوصاً في الدول النامية، والتي ترتبط بشكل أساسي بتزايد عجز الحساب العام وعجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى المستويات المرتفعة من الديون الخارجية قصيرة الأجل (شفيق و آخرون ، 2024).

و قد شهدت ليبيا خلال عقد الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين تزايد عجوزات الميزانيات العامة السنوية و من ثم التمويل بالعجز و ارتفاع رصيد الدين العامي المحلي. و في العقد الأخير 2011-2021 م شهدت ليبيا تقلبات سياسية و اقتصادية أثرت بشكل مباشر على سياساتها المالية و معدلات نموها الاقتصادي.

و يُعد الدين العام في ليبيا مؤشراً هاماً يعكس تأثير الانقسام و الصراعات والاضطرابات على الاقتصاد الوطني. حيث أدى الانخفاض في إنتاج النفط المصدر الأساسي لتمويل إيرادات الميزانية العامة ، و التوسيع في الإنفاق العام الجاري و التموي و تمويل الاحتياجات الأمنية إلى زيادة الضغط على المالية العامة، وبالتالي تضخم الدين العام و ما له من انعكاسات (إيجابية و سلبية) على النمو الاقتصادي .

و تأسياً على ما سبق تأتي هذه الدراسة للبحث في الآثار غير المتماثلة للدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2021م .

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:
ما هي الآثار غير المتماثلة (الموجبة و السالبة) للدين العام على النمو الاقتصادي؟



أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدفين التاليين :

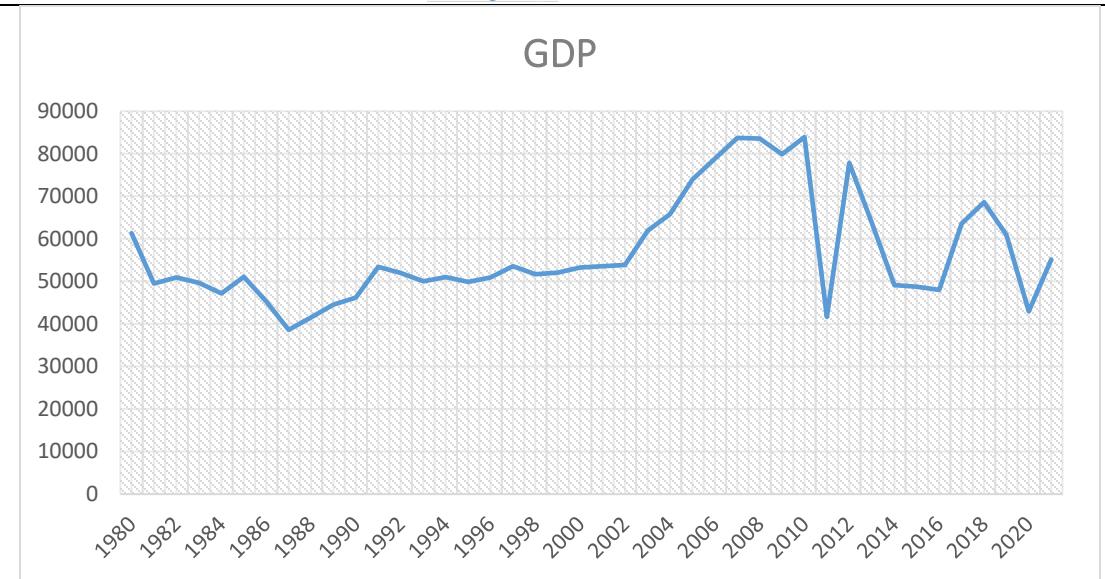
- تحليل تطور الدين العام و النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة 1980-2021م.
- قياس الآثار غير المتماثلة للدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا.

أهمية دراسة

تمثل دراسة الدين العام أداة أساسية لفهم التحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا والبحث عن حلول لتحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي . كما تمثل هذه الدراسة بما تتيحه من تحليل لآثار الدين العام المحلي في النمو الاقتصادي من فهم الأعباء المالية و الاقتصادية لضمان التوازن بين الاقتراض الحكومي و النمو الاقتصادي بما يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام . كما ان تسليط الضوء على قضية الدين العام يسهم في تحسين فهم المواطن الليبي لتأثيرات الدين العام بما يعزز من الشفافية في إدارة الموارد المالية .

تطور الدين العام و النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2021:

يوضح الشكل البياني رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كممثل للنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2021م و كما يوضح الشكل فإن الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضاً خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين خاصة منتصف الثمانينات و يعزى ذلك إلى انهيار أسعار النفط العالمية في تلك الفترة حيث يمثل الناتج المحلي النفطي النسبة الأكبر من توليد الناتج المحلي الإجمالي ، و يوضح الشكل البياني أيضاً ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2010 و يرجع هذا إلى الارتفاع السريع و المتواصل في أسعار النفط العالمية و رفع العقوبات الدولية على ليبيا مما أدى إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه شهد و كما يوضح الشكل البياني تراجع حد سنة 2011 بسبب أحداث ثورة فبراير و توقف انتاج و تصدير النفط الخام و لكن في سنة 2012 عاد للارتفاع من جديد بعد حدوث استقرار نسبي سياسياً و امنياً و عودة الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى قرب مستوياته قبل الثورة ليتراجع بعدها الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2016 نتيجة تضافر عدة عوامل أهمها إغفال الحقول و الموانئ النفطية مما أدى إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي النفطي إضافة إلى انهيار أسعار النفط في سنتي 2014 و 2015 و سنة 2020م .



شكل رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1980-2021

المصدر: من إعداد الباحث

تطور الدين العام المحلي في ليبيا

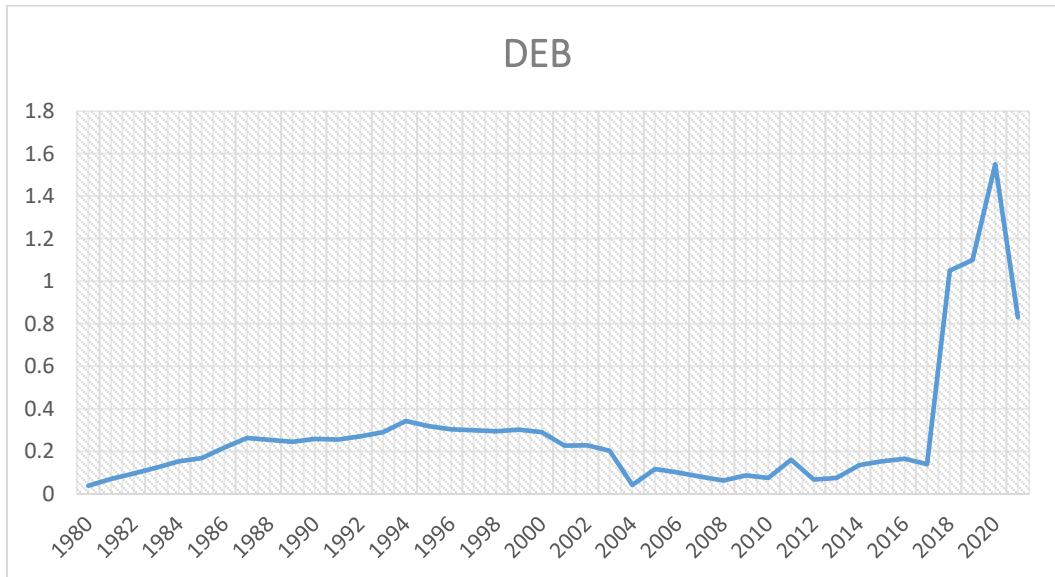
يوضح الشكل البياني رقم (2) تطور الدين العام المحلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و يلاحظ من الشكل رقم (2) تصاعد مستوى الدين العام المحلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1986-1994 حيث تراوح بين 21% سنة 1986 و 34% سنة 1994 ثم يبدأ في الانخفاض سنة 2000 و بلوغه مستويات منخفضة جداً خلال الفترة 2004-2013م ليتصاعد مرة أخرى و بشكل حاد جداً خلال الفترة 2014-2020م حيث تراوح خلال هذه الفترة بين 136% سنة 2014 و 165% سنة 2016. وقد بلغت متوسط نسبة نمو الدين العام المحلي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018-2020 نحو 266.6% ثم انخفضت هذه النسبة بشكل كبير خلال سنة 2021.

و يعزو الباحث مراحل الارتفاع و الانخفاض و التقلبات الحادة لنسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي كما موضح بالشكل البياني إلى تزايد عجز الموازنة العامة و التمويل بالعجز نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية خلال فترة الثمانينات و لتمويل مشاريع الخطط التنموية في تلك الفترة . أما انخفاض مستوى الدين العام خلال سنة 2004-2010م فيرجع بالأساس إلى إطفاء الدين العام



بعد إعادة تقييم أصول مصرف ليبيا المركزي نتيجة تعديل سعر صرف الدينار الليبي خلال ما عرف ببرنامج سعر الصرف الخاص المعلن.

كما يعزو الباحث الارتفاع السريع والحاد في نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2020 إلى تزايد النفقات الجارية وتمويل عجز الميزانية بالدين العام بعد تدني الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير نتيجة اندلاع أزمة اقفال الموانئ والحقول النفطية وزيادة النفقات الأمنية بعد تدهور الحالة الأمنية بالبلاد علاوة على الانقسام الحكومي و ما تبعه من التوسع في الإنفاق لا سيما الإنفاق الجاري إضافة إلى انهيار أسعار النفط سنوي 2014-2016 بعد اندلاع أزمة الانتاج النفطي بين أوبك و أوبك+ و انهيار الأسعار العالمية للنفط في الأسواق الدولية و إغلاق الاقتصادات سنة 2020م خلال جائحة كورونا.



شكل رقم (2) تطور الدين العام المحلي في ليبيا خلال الفترة 1980 - 2021

المصدر: من إعداد الباحث

مراجعة الأدب:

أظهرت الدراسات التجريبية السابقة نتائج متباعدة بشأن العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي. فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الدين العام يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الإنتاجية ، مما يسهم في تحسين



الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن ارتفاع الدين العام قد يؤدي إلى آثار سلبية، مثل الحاجة إلى فرض ضرائب تشوّه الاقتصاد مستقبلاً أو زيادة معدلات التضخم لسداد الدين، مما يضعف إمكانات النمو الاقتصادي في المستقبل. علاوة على ذلك، قد يُقيّد الدين العام المرتفع قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات مالية مضادة للتقلبات الاقتصادية، مما يزيد من عدم الاستقرار و يؤدي إلى تراجع معدلات النمو.

وقد أجريت كثيرة من الدراسات العربية والأجنبية والقليل جداً من الدراسات المحلية للتعرف على تأثيرات الدين العام على النمو الاقتصادي. محلياً، هدفت دراسة (دلياب وآخرون، 2021) إلى قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي وتحديد المستوى الأمثل للدين العام في ليبيا، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) على عينة من البيانات السنوية خلال الفترة 1980-2019م وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام و النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن المستوى الأمثل للدين العام في ليبيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 80%.

أما عربياً؛ فتشير هنا إلى دراسة (بنتور، 2018) التي هدفت إلى إبراز تحليل العلاقة بين الدين العام و النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها :

- عدم وجود سقف مشترك للدين العام يسري على كل الدول العربية، على غرار سقف معيار "ماستريخت" المقدر بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، طالما أن الخصائص الاقتصادية والهيكلية تختلف بين الدول العربية .
- وجود سقف للدين العام في بعض الدول العربية يتقلص على إثره النمو الاقتصادي كلما تعددت الديون هذا السقف .
- كلما كان الاقتصاد متنوّعاً كلما ارتفع سقف الدين العام القابل للاستمرار ، و يتعدى سقف الدين العام القابل للاستمرار حوالي 70% في دول ذات اقتصادات نسبياً متعددة كال المغرب والأردن و مصر و لبنان ، بينما تتحفظ هذه النسبة إلى حوالي 30 إلى 40% في الدول النفطية .

أما الدراسات الأجنبية فقد رصد الباحث دراسات كثيرة و نورد هنا دراسة (Makhoba, et al., 2022) التي حلت التأثيرات غير المتماثلة للدين العام و النمو الاقتصادي لمجموعة من دول



جنوب إفريقيا و هي (جنوب إفريقيا ، بوتسوانا ، ناميبيا ، ملاوي ، زيمبابوي) و استخدمت الدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية الآتية (الناتج المحلي الإجمالي ، الدين العام ، العمالة ، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ، الإنفاق الحكومي) باستخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة 2000-2018م وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود دليل قوي على وجود علاقة غير متماثلة بين الدين العام والنمو الاقتصادي بين بلدان جنوب إفريقيا قيد الدراسة. وكشفت النتائج عن تأثير الدين العام على شكل حرف L المقلوب على النمو في جنوب إفريقيا. في حين تشير النتائج الخاصة ببوتسوانا وناميبيا وزيمبابوي إلى وجود علاقة على شكل حرف L بين الدين العام والنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة إلى أن صناع السياسات يجب أن يفكروا في كبح مستوى الدين العام ضمن هدف عتبة مستدام من أجل تقليل تكاليف خدمة الدين ، واستخدام المالية العامة بكفاءة بما يتنقق مع التوسيع الاقتصادي المستدام. كما بحث دراسة (Abate, 2023) في طبيعة العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في إثيوبيا خلال الفترة 1982-2018. و تم استخدام نموذج ARDL الخطي ونموذج NARDL غير الخططي للكشف عما إذا كانت العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في إثيوبيا غير متماثلة. و أسفرت النتائج أن هناك أدلة تدعم وجود علاقة غير متماثلة بين المتغيرات المشار إليها. وبناء على ذلك ، وجد أن حدوث صدمة إيجابية كبيرة في الدين العام تدعم النمو الاقتصادي في حين أن تأثير صدمة طفيفة وسالبة على الدين العام غير داعمة للنمو الاقتصادي . وأسفرت النتائج كذلك أن هناك تأثيراً لعتبة الدين العام بحيث تكون مفيدة للنمو الاقتصادي لإثيوبيا عندما تكون أقل من 66.75٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، أو 36.27٪ من الدخل القومي الإجمالي. وفوق مستويات العتبة هذه، يؤدي الدين العام إلى تدهور النمو الاقتصادي للبلاد. كما كشفت نتيجة نموذج ARDL الخطي أن الدين العام يضر بالنمو الاقتصادي لإثيوبيا على المدى القصير والطويل على حد سواء ، على الرغم من أن تأثيره على المدى الطويل لا يكاد يذكر من الناحية الإحصائية. و أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الدين العام بنسبة 10٪ مرتبط ببطء النمو الاقتصادي بنسسبة 1.93٪ على المدى القصير. بينما تظهر نتيجة نموذج NARDL أن الصدمة السلبية (تخفيف الديون) والصدمة الإيجابية (تراكم الديون) في الدين العام معنوية في تقسيم النمو الاقتصادي لإثيوبيا فقط على المدى الطويل. ، وجد في هذه الدراسة أن زيادة (انخفاض) بنسبة 10٪ في الدين العام تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (انخفاضه) بنسبة 4.29٪ و 4.23٪ في إثيوبيا.



و على نفس منهجية القياس فحصت دراسة (Yusuf&Mohd, 2023) الآثار غير المتماثلة للدين العام على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفجوات الزمنية المبطة (NARDL) في الاقتصاد النيجيري للفترة من عام 1980 إلى عام 2020 . وقد أشارت النتائج إلى أن الدين العام الخارجي له تأثير إيجابي ومتماثل كبير على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل ، في حين أن سداد خدمة الدين الذي يدعم فرضية تراكم الديون له تأثير متماثل يكبت النمو. كما أدى الدين العام المحلي إلى إعاقة النمو بشكل غير متماثل في الأجل القصير وتباطؤه في الأجل الطويل . ومن ناحية أخرى، كان للاحتياطي الأجنبي تأثير غير متماثل في الأجل الطويل وتأثير متماثل في الأجل القصير على دوافع النمو. ولتحقيق الآثار السلبية للدين العام غير المستدام، دعت الدراسة إلى إصلاحات مالية تعمل على خفض تمويل العجز بشكل فعال لحفظ على مستوى الدين العام منخفضاً والقدرة على الاستجابة بقوة للصدمات الاقتصادية، وتحسين توليد الإيرادات المحلية والإإنفاق على البنية الأساسية، وتعزيز ممارسات ومؤسسات الحكومة. و في نفس السياق أيضاً اعتمدت دراسة (Abille&Kilic, 2023) على سلسلة زمنية سنوية من 1970 إلى 2019 للكشف عن الآثار غير المتماثلة للدين العام على النمو الاقتصادي في غانا . تم استخدام نهج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية المبطة (NARDL) بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع بينما استخدم كل من الدين العام ومتغيرات ضابطة أخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر) كمتغيرات مستقلة للتعرف على تأثير صدماتها الإيجابية والسلبية. وقد كشفت نتائج الدراسة أن الصدمة الإيجابية للدين العام تؤثر بشكل ضئيل على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. كما أن الصدمة السلبية للدين العام لها آثار سلبية في الأجل القصير وغير معنوية على النمو الاقتصادي . والتباين في الآثار القصيرة والطويلة الأجل لصدمة سلبية للدين العام على النمو والآثار الضئيلة لصدمة الإيجابية هي خلل يعزى إلى القروض المفرطة في رأس المال وعدم كفاءة استخدام التسهيلات الائتمانية. أوصت الدراسة بأن تعزز حكومة غانا استراتيجيات إدارة الديون قصيرة ومتعددة الأجل التي يمكن تحقيقها من خلال إنفاذ قانون إدارة المالية العامة. في حين اعتمدت دراسة (Uzoma,et al., 2015) في تحليل العلاقة بين رصيد الدين العام المحلي وآثاره على النمو الاقتصادي في اقتصاد نيجيريا باستخدام نموذج الانحدار OLS وبيانات للسلسلة الزمنية للفترة 1986 إلى 2005 ، و توصلت الدراسة إلى أن رصيد الدين العام المحلي قد أثر سلبا على نمو



الاقتصاد في نيجيريا و أوصت الدراسة بعدم تشجيع الحكومة على الاقتراض المحلي في المقابل العمل على زيادة قاعدة الإيرادات من خلال برامج الإصلاح الضريبي.

و تناولت دراسة (Priyadarshana, 2019) تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي والاستثمار في سريلانكا خلال الفترة من 1977 إلى 2017. و تم تقدير نموذج النمو ونموذج الاستثمار ، باستخدام منهجية Johansen للتكامل المشترك ونموذج تصحيح خطأ (VECM) من خلال نموذج متوجه الانحدار الذاتي (VAR) و قد كشفت نتائج النموذجين أن الدين العام (الخارجي و المحلي)، له تأثير معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي والاستثمار في الأجلين القصير و الطويل ،. و تظهر مدفوعات خدمة الديون في الأجل الطويل تأثيرا سلبيا على كل من النمو الاقتصادي والاستثمار ، مما يعكس مزاحمة الاستثمار. كما أشارت النتائج إلى أن استخدام الدين الحكومي في نفقات الاستثمار ذات الأولوية مع استراتيجية رشيدة لإدارة الديون للحد من تأثير مزاحمة الاستثمار سيكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للبلاد، لا سيما على المدى الطويل.

و تضمنت دراسة (Shiyuan, et al., 2022) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الدين / الناتج المحلي الإجمالي لـ 20 دولة من سنة 1791 إلى 2009. و أظهرت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي تكون إيجابية عندما تتحفظ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون قيمة معينة (حوالي 70٪). بعد هذه النقطة، إذا استمرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع، فسيكون لها تأثير سلبي على متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي. بينما ركزت دراسة (Kondrat, et al., 2019) على دراسة ديناميكيات وهيكل الدين العام لأوكرانيا ، ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، من خلال تحليل العلاقة بين الدين العام (الخارجي والم المحلي) و النمو الاقتصادي في أوكرانيا خلال الفترة من سنة 1992 إلى سنة 2018 ، تم إجراء نماذج انحدار متعددة. واستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي ، واستخدمت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للدين العام. ، استنتجت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سلبية أو إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا.

في حين سعت دراسة (Dube, 2020) إلى الكشف عن قدرة الاقتصادات الهشة في تحمل الديون من خلال تحليل استدامة النمو الاقتصادي لحالة الديون في زيمبابوي. وتمثل هدف الدراسة في تحديد متغيرات المالية العامة والاقتصادية الكلية الرئيسية التي تؤثر على ديناميات الدين العام، و



تقييم آثار الديون التي لا يمكن تحملها على النمو الاقتصادي والتنمية في زيمبابوي. وخلصت الدراسة إلى أن ديون زيمبابوي غير قابلة للتحمل بسبب القروض غير الميسرة في ظل الإنتاجية المحدودة والأطر المؤسسية الضعيفة.

و قد استخدمت دراسة (Saungweme.2019) نموذج الانحدار الخطي ذي الفجوات الزمنية المتباينة (ARDL) لدراسة تأثير الدين العام (الم المحلي والأجنبي) على النمو الاقتصادي في زيمبابوي للفترة من 1970 إلى 2017. و كشفت النتائج أن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في زيمبابوي سلبي ، بغض النظر عن نوع الدين - المحلي أو الأجنبي. كما أسفرت النتائج إلى أن الدين العام المحلي أكثر كارثية على اقتصاد زيمبابوي من نظيره الأجنبي. أما دراسة (Khan,et al,. 2023) فتناولت العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في بلدان جنوب آسيا، (الهند وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان)، باستخدام مجموعة بيانات مقطعة زمنية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود و عن طريق منهجية الانحدار الذاتي الخطي و غير الخطي ذي الفجوات الزمنية المتباينة (ARDL) و (NARDL) . و أكدت نتائج الدراسة على أهمية ممارسات الاقتراض المستدامة والإدارة الرشيدة للديون لحفظ على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كما أكدت الدراسة على الدور المتكامل لاستقرار الحكومة، وأهمية معالجة قيود الإنتاج المحلي، والحاجة الماسة لاستقرار الأسعار.

الإسهام العلمي للدراسة الحالية:

تعتبر الدراسة الحالية من أولى الدراسات المحلية التي استخدمت نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطأة غير الخطي (NARDL) على الاقتصاد الليبي ، كما تتميز بأنها غطت فترة زمنية مناسبة و سنوات حديثة (1980-2021) شهد فيها الاقتصاد الليبي عدة تطورات و تحولات على مستوى تراكم و تصاعد الدين العام المحلي و على مستوى النمو الاقتصادي، و ما شهده الاقتصاد الليبي من تغيرات على الصعيد الاقتصادي و السياسي خاصة في العقد الأخير من الدراسة الحالية .

منهجية الدراسة و النموذج القياسي :

اتبعت الدراسة أسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطأة غير الخطي Non-linear autoregressive distributed lag model (NARDL). و هو نموذج (ARDL) مطور من قبل (Shin,et al.,2014)



المتغيرات المستقلة ويضعها في صورة مجاميع جزئية sums Partial لإبطاءات تلك المتغيرات، ويمكن توضيح ذلك في الآتي: (Pal&Mira,2016)

$$X_t^+ = \sum_{i=1}^t \Delta X_i^+ \quad , \quad X_t^- = \sum_{i=1}^t \Delta X_i^-$$

يصبح المتغير التابع بناء على ذلك دالة في المجاميع الجزئية للمتغيرات الموجبة و السالبة التي تم فصلها ، و حيث إن النموذج يقوم على مبدأ الانحدار الذاتي تضاف إلى المعادلة إبطاءات المتغير التابع كالتالي: (Shin et.al,2014)

$$y_t = \sum_{j=1}^p \phi_j y_{t-j} + \sum_{j=0}^q (\theta_j^+ x_{t-j}^+ + \theta_j^- x_{t-j}^-) + \varepsilon_t$$

يسمي هذا النموذج بنموذج NARDL(p,q) ، و تماشياً على نهج (Pesaran,2001) يمكن إعادة كتابة الصيغة العامة لنموذج NARDL على الصورة الآتية: (Shin et.al,2014)

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} + \theta_j^+ x_{t-j}^+ + \theta_j^- x_{t-j}^- + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} (v_j^+ \Delta x_{t-j}^+ + v_j^- \Delta x_{t-j}^-) + \varepsilon_t$$

و عند أخذ الناتج المحلي الإجمالي للرمز (GDP) كممثل للنمو الاقتصادي في ليبيا ، و الدين العام المحلي للرمز (DEB) ، و بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للبيانات للتقليل من حدة التذبذب فيها والحصول على تقديرات مقبولة (الحويج، 2022)، وبالتطبيق على متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة يمكن صياغة نموذج NARDL كالتالي:

$$\begin{aligned} \Delta \ln GDP = & P \ln GDP_{t-1} + \theta_j^+ \ln DEB + \theta_j^- \ln DEB + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j \ln GDP_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^q (v_j^+ \Delta \ln DEB_{t-j}^+ + v_j^- \Delta \ln DEB_{t-j}^-) + \varepsilon_t \end{aligned}$$

و قد تحصل الباحث على بيانات متغيري الدراسة (GDP) ، (DEB) من المصادر التالية :
 مركز بحوث العلوم الاقتصادية . بنغازي . قاعدة البيانات. 1980-2004
 مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية . الربع الرابع 2018، الربع الأول 2023

2005-2021 [Trading Economics. Libya Government Debt to GDP](https://tradingeconomics.com/libya/government-debt-to-gdp)



التحليل القياسي للدراسة:

الإحصاء الوصفي لمتغيري الدراسة

يوضح الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيري الدراسة حيث يتضح من بيانات الجدول أن الوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي أكبر من الوسيط ، مما يعني أن بيانات هذا المتغير ذات التواء موجب أي ناحية اليمين في التوزيع الطبيعي، بينما توضح قيمة الانحراف المعياري لمتغير الناتج المحلي الإجمالي إلى انحسار البيانات ما بين القيمة العظمى و الصغرى في مجال التوزيع الطبيعي .

تظهر بيانات الجدول أيضاً أن قيمة معامل الالتواء أقل من قيمة معامل التفلطح لبيانات متغير الناتج المحلي الإجمالي ، بينما يتضح بأن اختبار (Jarque-Bera) قد بلغت قيمتها ضمن التوزيع الطبيعي و تؤكد لها قيمة معنوية التي ظهرت عند مستوى معنوي أكبر من 0.05

تُظهر بيانات الجدول رقم (1) أن الوسط الحسابي للدين العام أقل من الوسيط ، مما يعني أن بيانات هذا المتغير ذات التواء سالب أي ناحية اليسار في التوزيع الطبيعي، بينما توضح قيمة الانحراف المعياري لمتغير الدين العام إلى انحسار البيانات ما بين القيمة العظمى و الصغرى في مجال التوزيع الطبيعي. تُظهر بيانات الجدول أيضاً أن قيمة معامل الالتواء أقل من قيمة معامل التفلطح لبيانات متغير الدين العام ، و يتضح أيضاً من بيانات الجدول أن اختبار (Jarque-Bera) قد بلغت قيمتها ضمن التوزيع الطبيعي. و تؤكد لها قيمة معنوية التي ظهرت عند مستوى معنوي أكبر من 0.05، كما يظهر الجدول أن عدد المشاهدات 42 مشاهدة .

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيري الدراسة

	LNGDP	LNDEB
Mean	10.92433	-1.664995
Median	10.85931	-1.555870
Maximum	11.33753	0.438255
Minimum	10.56147	-3.249559
Std. Dev	0.207530	0.823401
Skewness	0.625961	0.437010
Kurtosis	2.495270	3.310912



Jarque-Bera	3.188594	1.506013
Probability	0.203051	0.470949
Sum	458.8220	-69.92978
Sum sq. Dev.	1.765828	27.79753
Observations	42	42

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج EViews 12

الارتباط الخطي البسيط :

يشير الجدول رقم (2) نتيجة اختبار الارتباط الخطي البسيط بين متغيري الدراسة، و كما يشير الجدول فإن قيمة معامل الارتباط بينهما بلغت نحو (-0.43) أي ارتباط خططي ضعيف سالب.

جدول رقم (2) الارتباط الخطي بمتغيري الدراسة

	Ln GDP	Ln DEB
Ln GDP	1	-0.434127
Ln DEB	-0.434127	1

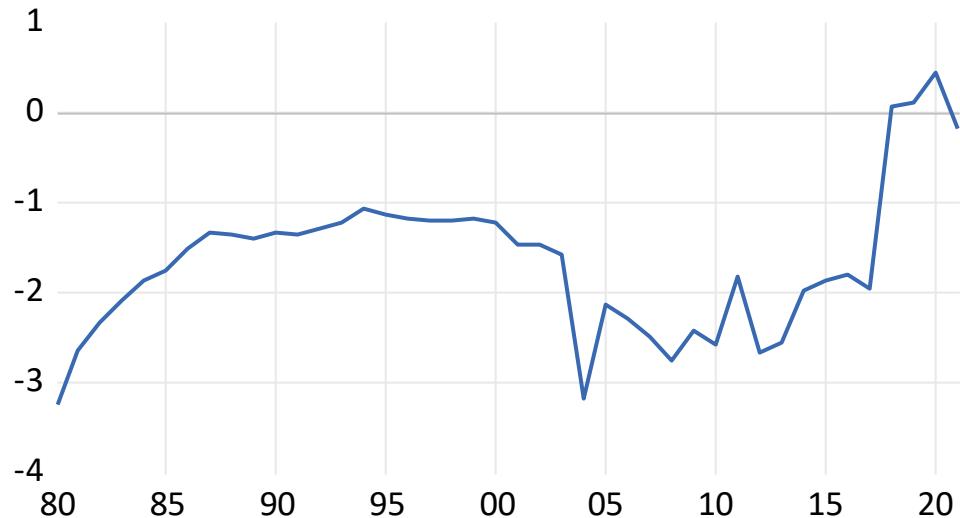
المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج الاقتصاد القياسي 12 EViews

اختبارات جذر الوحدة :

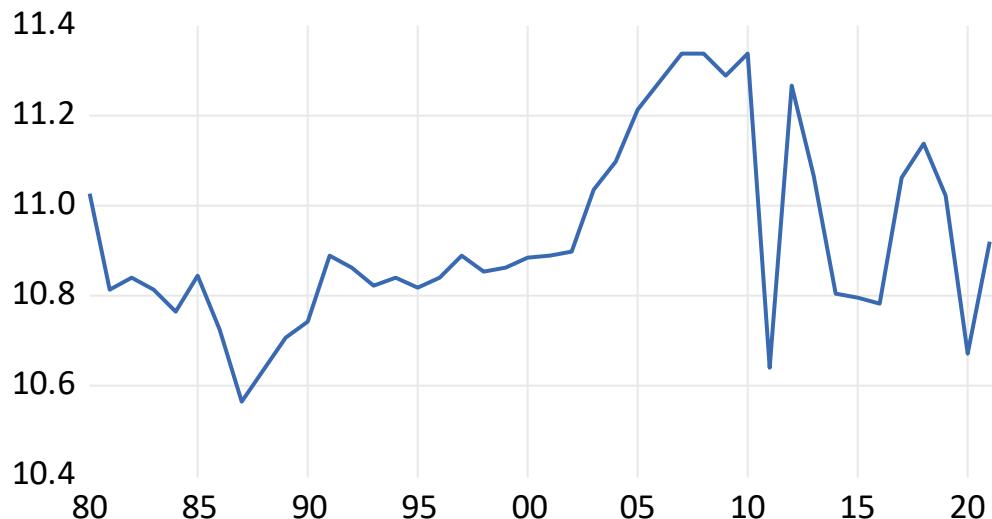
أجرى الباحث اختبارات جذر الوحدة للكشف عن درجة استقرار المسلسلتين الزمنيتين للدراسة و قبل اجراء هذه الاختبارات قام الباحث برسم الشكل البياني لكلا المسلسلتين و كما يتضح من الشكل البياني رقم (3) حيث يتضح من الشكل البياني لمتغير الدين العام DEB أن السلسلة بها اتجاه عام و بتبيين من الشكل البياني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي GDP أن السلسلة تعاني من تذبذبات حادة .



InDEB



InDEB



شكل رقم (3) متغيري الدراسة : الدين العام المحلي (DEB) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

و لكشف عن سكون (استقرار) السلسلة الزمنية لمتغيري الدراسة استخدم الباحث اختباري ديكري فوللر المطور Phillips-Perron (PP) و فيليبس بيرون Augmented Dickey-Fuller (ADF) كما موضح بالجدول رقم (3). وقد أسفرت نتائج الاختبارين عن عدم سكون متغيري الدراسة عند المستوى حيث القيمة المحسوبة للاختبارين و عند الحد الثابت، و الحد الثابت و الاتجاه، و بدون، كانت أقل



من القيمة الحرجة. بينما أسفرت النتائج عن سكون (استقرار) كلا السلسلتين عند الفرق الأول و باختباري ديكى فوللر المطور و فيليبس بيرون حيث كانت القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة بالحد الثابت و بالحد الثابت و الاتجاه و بدون عند مستوى معنوية أقل من 5% .

جدول رقم (3) اختبارات جذر الوحدة لمتغيري الدراسة

ADF	المتغير	(0)المستوى			(1)الفرق الأول			القرار	
		Prob*			Prob*				
		حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون		
	InGDP	-3.211224	-3.730941	-0.065034	-9.334628	-9.22482323	-9.4657445	مستقر عند 1(1)	
	InDEB	-2.211928	-2.206331	-1.775060	-7.943870	-7.854190	-7.872435	مستقر عند 1(1)	

PP	المتغير	(0)المستوى			(1)الفرق الأول			القرار	
		Prob*			Prob*				
		حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون		
	InGDP	-3.206435	-3.776813	-0.192621	-10.41871	-10.66448	-10.59072	مستقر عند 1(1)	
	InDEB	-2.191036	-2.187343	-1.796736	-7.943870	-7.871709	-7.872435	مستقر عند 1(1)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews12

اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (4) اختبار الحدود Bounds Test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة ، حيث يشير الجدول أن قيمة (F-statistics) المحسوبة (11.76718) أكبر من الحد



الأعلى للقيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 10% ، 2.5% ، 5% ، ولذا فإنه يتم رفض فرض عدم (H0) بعدم وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج ، و يتم قبول الفرض البديل (H1) ، مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

جدول رقم (4) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.76718	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	37	10%	3.373	4.377
		5%	4.133	5.26
		1%	5.893	7.337
Finite Sample: n=35				
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.961486	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews12

نموذج تصحيح الخطأ و معلمات الأجل القصير

تشير نتائج تدريب نموذج تصحيح الخطأ و معلمات الأثر في الأجل القصير بالجدول رقم (5) إلى وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة حيث:



معلمة تصحيح الخطأ سالبة و معنوية عند مستوى المعنوية أقل من 1%. و تبين معلمة تصحيح الخطأ أن 41% تقريباً من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن. و هذا يعني أنه يمكن العودة إلى الوضع التوازنی خلال سنتين و أربع شهور تقريباً.

تبين معلمات الأثر في الأجل القصير أن النمو الاقتصادي في ليبيا يتأثر خلال الأجل القصير بقيمة النمو الاقتصادي في السنة الماضية . حيث بلغت قيمة معلمة الانحدار (0.261545) عند مستوى معنوية أقل من 1%.

جدول رقم (5) نموذج تصحيح الخطأ و معلمات الأجل القصير



ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LNGDP)

Selected Model: ARDL(2, 3, 4)

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Date: 12/21/24 Time: 18:43

Sample: 1980 2021

Included observations: 37

ECM Regression

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.659381	0.742048	6.279081	0.0000
D(LNGDP(-1))	-0.261545	0.068906	-3.795699	0.0011
D(LNDEB_POS)	0.004943	0.031066	0.159105	0.8751
D(LNDEB_POS(-1))	-0.034408	0.030148	-1.141281	0.2666
D(LNDEB_POS(-2))	-0.179622	0.028795	-6.237898	0.0000
D(LNDEB_NEG)	-0.143843	0.034670	-4.148949	0.0005
D(LNDEB_NEG(-1))	-0.010185	0.039674	-0.256723	0.7999
D(LNDEB_NEG(-2))	-0.102799	0.043032	-2.388924	0.0264
D(LNDEB_NEG(-3))	0.287641	0.069079	4.163914	0.0004
D_1987	-0.241792	0.060894	-3.970685	0.0007
D_2007	0.697685	0.123029	5.670920	0.0000
D_2011	-0.564867	0.065978	-8.561436	0.0000
D_2014	-0.556699	0.074094	-7.513458	0.0000
CointEq(-1)*	-0.416877	0.067044	-6.218006	0.0000
R-squared	0.943214	Mean dependent var	0.004235	
Adjusted R-squared	0.911118	S.D. dependent var	0.197706	
S.E. of regression	0.058942	Akaike info criterion	-2.543186	
Sum squared resid	0.079906	Schwarz criterion	-1.933649	
Log likelihood	61.04893	Hannan-Quinn criter.	-2.328295	
F-statistic	29.38706	Durbin-Watson stat	2.242898	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews12

كما تبين النتائج أن النمو الاقتصادي في ليبيا لا يتأثر بالتغييرات الموجبة في معدل الدين العام المحلي في الأجل القصير خلال السنة الحالية و السنة الماضية. و لكن يظهر الأثر خلال فترتي إبطاء و كما تشير معلمة الانحدار هنا بأنه إذا زاد معدل الدين العام المحلي بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي في ليبيا بنسبة 17%.



تشير النتائج كذلك أن النمو الاقتصادي في ليبيا يتأثر بالتغييرات السالبة لمعدل الدين العام المحلي في الأجل القصير خلال السنة الحالية و خلال سنتين إبطاء و ثلاث سنوات إبطاء. و أن تأثيرات الدين العام كانت كلها سالبة على النمو الاقتصادي. يشير جدول نتائج الاختبار إلى عدد من المتغيرات الوهمية التي تم استخدامها للتحكم في التغيرات الهيكيلية Structural Breaks.

معلومات الأجل الطويل:

تشير نتائج تقدير الأثر في الأجل الطويل بالجدول رقم (6) أن النمو الاقتصادي يتأثر بالتغييرات الموجبة و السالبة لمعدل الدين العام المحلي حيث :

النمو الاقتصادي يتأثر بالتغييرات الموجبة للدين العام المحلي حيث بلغت قيمة معلمة الانحدار (-0.157641) و هي معنوية عند مستوى المعنوية أقل من 5% و تعني أنه إذا زاد الدين العام بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي بنسبة 15%. كما تبين النتائج أن النمو الاقتصادي يتأثر بالتغييرات السالبة لمعدل الدين العام أيضاً حيث بلغت قيمة معلمة الانحدار (-0.252116) و هي معنوية عند مستوى أقل من 1%.

و كما توضح النتائج أن التغيرات السالبة للدين العام (الانخفاضات في الدين العام) تأثيرها في النمو الاقتصادي أكبر من التغيرات الموجبة (الارتفاعات في الدين العام). أي أن زيادة الدين العام تخفض النمو الاقتصادي و انخفاض الدين العام يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

جدول رقم (6) معلومات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDEB_POS	-0.157641	0.057806	-2.727050	0.0126
LNDEB_NEG	-0.252116	0.062009	-4.065778	0.0006

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews12

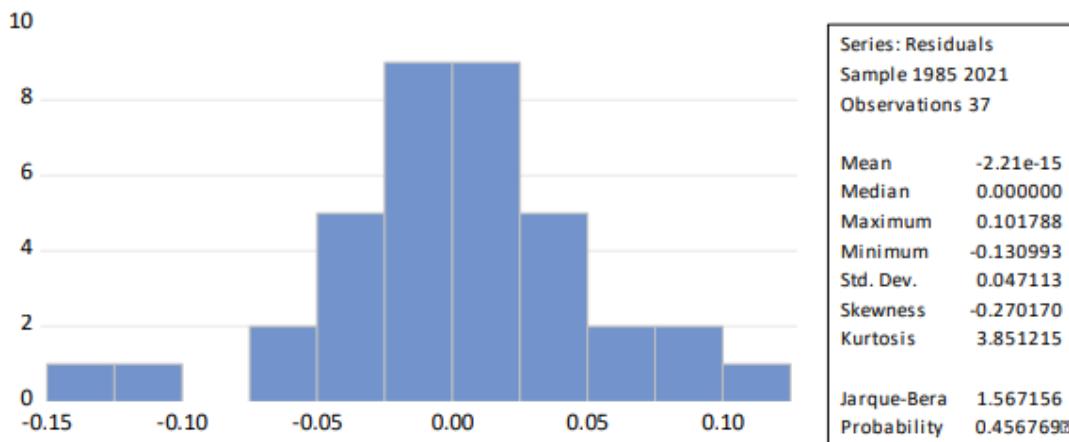
الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

للحذر من كفاءة النموذج القياسي المقدر الوثيق في النتائج المتحصل عليها أجرى الباحث مجموعة من الاختبارات التشخيصية (Riseduale Diagnostic Tests) و اختبارات تشخيص استقرار



النموذج المقدر (Stability Diagnostic) يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المعلومات المقدرة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير لمتغيري الدراسة. يوضح الجدول (7) امتنال سلسلة الباقي للتوزيع الطبيعي من خلال قيمة *Jarque-Bera* حيث جاءت قيمتها بنحو (1.567156) أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني قبول فرض العدم وبالتالي فإن توزيع الباقي يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي وهو ما يتضح من الشكل البياني.

جدول رقم (7) اختبار التوزيع الطبيعي لباقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12

بينما يشير الجدول رقم (8) إلى أن نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بباقي النموذج من خلال اختبار (LM Test) أن قيمة *F-statistic* غير معنوية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%， وهذا يعني قبول فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بباقي و رفض الفرض البديل (H_1), أي أن النموذج لا يعني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

كما يشير الجدول (8) أيضاً إلى نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) حيث استخدم الباحث اختبار Breusch-Pagan-Godfrey و اختبار ARCH وأوضحت النتائج المبينة بالجدول أن قيمة *F-statistic* غير معنوية مما يعني قبول



فرض العدم (H_0) و رفض الفرض البديل (H_1) ، ما يعني أن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول رقم (8) الاختبارات التشخيصية للباقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.476831	Prob. F(2,19)	0.6280
Obs*R-squared	1.768372	Prob. Chi-Square(2)	0.4131

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.893729	Prob. F(15,21)	0.5809
Obs*R-squared	14.41669	Prob. Chi-Square(15)	0.4942
Scaled explained SS	6.620649	Prob. Chi-Square(15)	0.9673

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.183195	Prob. F(1,34)	0.6713
Obs*R-squared	0.192932	Prob. Chi-Square(1)	0.6605

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews12

كذلك يشير الجدول (9) إلى أن قيمة F المحسوبة لاختبار رامسي Ramsey RESET test تساوي 0.275399 و هي بذلك غير معنوية عند مستوى 5 % و بالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح و نرفض الفرض البديل .

جدول رقم (9) اختبار رامسي (Ramsey Reset Test)

Equation: NARDL

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: LNGDP LNGDP(-1) LNGDP(-2) LNDEB_POS LNDEB_POS(

-1) LNDEB_POS(-2) LNDEB_POS(-3) LNDEB_NEG LNDEB_NEG(-1)

LNDEB_NEG(-2) LNDEB_NEG(-3) LNDEB_NEG(-4) D_1987 D_2007

D_2011 D_2014 C

Value	Df	Probability



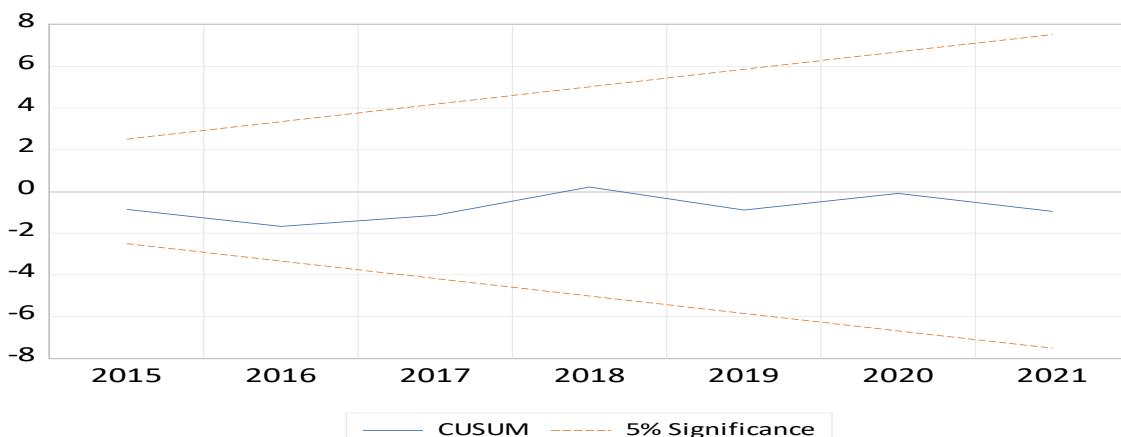
t-statistic	0.524785	20	0.6055
F-statistic	0.275399	(1, 20)	0.6055
Likelihood ratio	0.506012	1	0.4769

F-test summary:

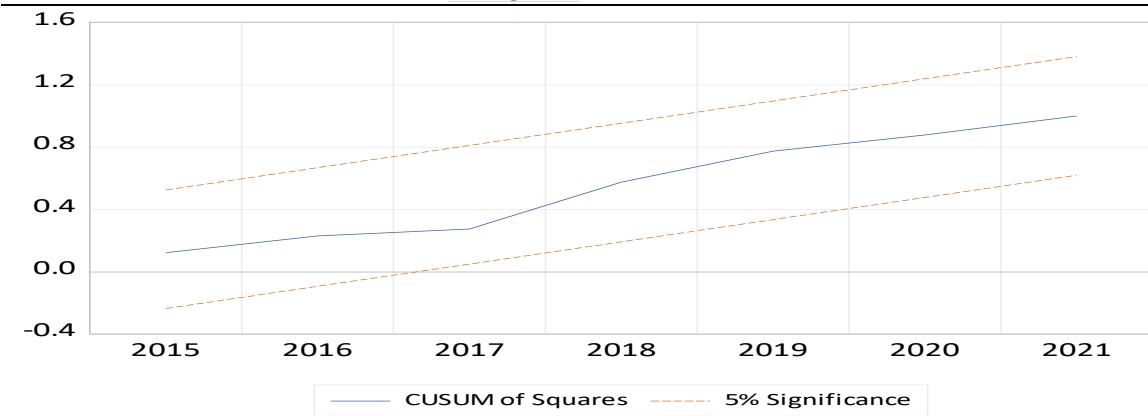
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12

اختبار استقرار النموذج المقدر (Stability Test) :

كذلك و للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها أجرى الباحث اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، و اختبار (CUSUMQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي . و الغرض من إجراء هذان الاختباران تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ، و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. و يتضح من خلال الشكل البياني (4) و الشكل البياني رقم (5) أن مجموع البواقي، و مجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5% ، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية .



شكل رقم (4) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل رقم (5) المجموع التراكمي لمربعات اليوامي (CUSUMQ)

النتائج و التوصيات :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الموجبة و السالبة لتغيرات الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في ليبيا و استخدمت الدراسة لتحقيق هذا الهدف نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطأة غير الخطية (NARDL) و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- شهدت حركة رصيد الدين العام في ليبيا فترات ارتفاع و انخفاض خلال العقود الماضية إلا أنه خلال العقد الأخير و تحديداً من سنة 2014 شهد الدين العام المحلي في ليبيا ارتفاعاً كبيراً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و يعود ذلك إلى الانقسام السياسي و المؤسسي (حكومتين و ميزانيتين و مصرفين مركزيين) و تدهور الأوضاع الأمنية في تلك الفترة و تعطل إنتاج و تصدير النفط الخام المصدر الوحيد لتمويل إيرادات الميزانية العامة مما فاقم من حجم الدين العام المحلي .

- هناك ارتباط خطي ضعيف بين الدين العام المحلي و النمو الاقتصادي في ليبيا مما يعكس العلاقة غير الخطية بين هذين المتغيرين.

- أسفرت نتائج تدبير الأثر في الأجل القصير أن النمو الاقتصادي في ليبيا يتأثر بالتغييرات الموجبة و السالبة لمعدل الدين العام المحلي ، و أنه حسب معلمة تصحيح الخطأ بالنموذج المقدر يمكن العودة إلى الوضع التوازنی خلال سنتين و أربع شهور تقريباً.

- تشير نتائج تدبير الأثر في الأجل الطويل إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا يتأثر بالتغييرات السالبة و الموجبة للدين العام المحلي و أن الآثار السالبة للدين العام (الانخفاض في الدين العام) تأثيرها في النمو الاقتصادي أكبر من الآثار الموجبة (الارتفاع في الدين العام). أي أن



زيادة الدين العام تخفض النمو الاقتصادي و انخفاض الدين العام يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. و يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدين العام المحلي في ليبيا يذهب معظمه إلى الإنفاق الجاري وليس إلى الإنفاق الاستثماري .
و عطفاً على ما سبق تقترح الدراسة بعض التوصيات التالية :

- ضرورة إصلاح المالية العامة في الاقتصاد الليبي بتنوع مصادر الإيرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي بما يسهم في تنويع الإيرادات و سد العجوزات في الميزانية العامة للحد من اللجوء إلى الدين العام .
- وجوب مراقبة حركة الدين العام المحلي و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مع وجوب تطبيق المادة الحادية عشر من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 م بشأن المصارف و المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م لضبط الإنفاق الحكومي و عدم تفاقم عجوزات الموازنات العامة السنوية مع تعزيز الشفافية و الإفصاح في استخدام الموارد المالية العامة.

المراجع :

أولاً : المراجع العربية:

- الحويج، حسين فرج . (2022) . الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي-دليل تجاري من ليبيا . مجلة الباحث . المجلد 22(1) . الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص. ص 77-69
- بنتور، المصطفى . (2018) حدود الدين العام القابل للاستمار و النمو الاقتصادي بين النظرية و الواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية. صندوق النقد العربي. دراسات اقتصادية . العدد 47 . أبو ظبي.
- دلعب، أبوبكر خليفة، و باللوازيم، حسين عبد الكريم، والصلح، علي منصور . (2021) أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا : دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980-2019). المجلة الليبية العالمية. جامعة بنغازي.



- شفيق، عمر، و سراج، عبد الله، و عثمان، أنور. (2024). الدين العام و النمو الاقتصادي في الدول العربية : فوائد هيكلية أم قصيرة المدى. صندوق النقد العربي. العدد 124. أبوظبي.
- مصرف ليبيا المركزي (2023) . الربع الأول . المجلد 63
- مصرف ليبيا المركزي .(2018) . الربع الرابع . المجلد 58
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية . قاعة البيانات الاقتصادية . بنغازي.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- Abille, Adamu Braimah ,And Kilic, Esin. (2023). Asymmetric modeling of the public debt–economic growth nexus in Ghana. *Review of Economics and Political Science* Vol. 8 No. 2, pp. 108-122 Emerald Publishing Limited ,DOI 10.1108/REPS-03-2022-0022.
- Abate, C. A. (2023). The nexus of public debt and economic growth in Ethiopia: Is it symmetric? *Cogent Economics & Finance*, 11(2). <https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2231226>.
- Albile, Adamu.Braimah ,Kilic,Esin.(2023). Asymmetric modeling of the public debt–economic growth nexus in Ghana. *Review of Economics and Political Science* .Vol. 8 No. 2. pp. 108-122 .
- Anochie Uzoma C. & Ude Damian Kalu & Osuji Obinna, (2015). "Evaluating the Nigeriaâ€™s Domestic Public Debt Stock: Implications to Economic Growth," *Journal of Empirical Economics, Research Academy of Social Sciences*, vol. 4(6), pages 298-312.
- Bongumusa Prince Makhoba, Irrshad Kaseeram & Lorraine Greyling (2022) Asymmetric effects of public debt on economic growth: Evidence from emerging and frontier SADC economies, *Cogent Economics & Finance*, 10:1, 2046323, DOI: 10.1080/23322039.2022.2046323.
- Dube, Zenzo & Mapfudza, Cynthia. (2020). Debt sustainability in fragile economies: the case of zimbabwe. *Journal of Management and Science*. 10. 29-32. 10.26524/jms.10.10.
- Khan, H. U., Khan, S. U., & Gul, A. (2023). The Dance of Debt and Growth in South Asian Economies: Panel ARDL and NARDL Evidence. *Qlantic Journal of Social Sciences*, 4(3), 1-11. <https://doi.org/10.55737/qjss.504418329>.



- Kondrat, Iryna & Pozniakova, Olena & Chervinska, Oksana. (2019). The Impact of Public Debt on Economic Growth in Ukraine. *Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska sectio H Oeconomia*. Vol.53,N.4.
- Priyadarshana, Thilak.(2019). Is Public Debt Harmful Towards Economic Growth? *New Evidence from Sri Lanka.staff studies.vol49*.
- Shiyuan Hu, Wenjun Lin, Haowei Xu, and KEIIN WONG. 2022. Relationship between Government Debt and Economic Growth. In *Proceedings of the 2021 5th International Conference on Software and e-Business (ICSEB '21)*. Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 93–103. <https://doi.org/10.1145/3507485.3507501>.
- Saungweme, Talknice & Odhiambo, Nicholas M, 2019. "The impact of domestic and foreign public debt on economic growth: Empirical evidence from Zimbabwe," Working Papers 25663, University of South Africa, Department of Economics.
- Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2014). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. In *Festschrift in Honor of Peter Schmidt* (pp. 281-314). Springer, New York, NY.
- Yamin, I., Al_Kasasbeh, O., Alzghoul, A., & Alsheikh, G. (2023). The Influence of Public Debt on Economic Growth: a Review of Literature. *International Journal of Professional Business Review*, 8(4), e01772. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i4.1772>.
- Yusuf, A., Mohd, S. Nonlinear effects of public debt on economic growth in Nigeria. *SN Bus Econ* 3, 88 (2023). <https://doi.org/10.1007/s43546-023-00468-7>.
- **Trading Economics.** [Libya Government Debt to GDP](#)
- [Libya National Debt 2014 | countryeconomy.com](#)

31 ديسمبر 2024

ASIC8

المؤتمر العلمي الدولي الثامن لكلية الاقتصاد الخمس

الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي

(الأسباب - الآثار - المعالجات)

